105 منظمات دولية ومحلية تشارك في تنفيذ خطة الاستجابة الانسانية لليمن

تحذيرات أممية من ارتفاع نسبة الفقر في اليمن نتيجة انعدام الأمن الغذائي

5 أولويات تحددها الخطة تشمل النازحين واللاجئين والمرحلين من دول الجوار

الثورة / تقرير / محمد الفائق

حذرت عدد من المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني من تفاقم الأوضاع في اليمن وارتفاع نسبة عدد الفقراء مقارنة بالأعوام الماضية، حيث أشارت إلى أن 14.7 مليون نسمة، أي نصف سكان اليمن، يعانون من انعدام الأمن الغذائي منهم 1.33 مليون (نازحين ، لاجئين ، عائدين من الغربة).

وكشفت خطة الاستجابة الإستراتيجية الإنسانية لليمن أن نحو 10.5 مليون شخص يعانون من سوء التغذية منهم 4.5 مليون تحت خط الفقر الشديد وحوالي 1.8 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من انعدام الأمن الغذائي و 279 ألف طفل من سوء التغذية الحاد الشديد.

وأرجعت الخطة التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية نيابة عن الفريق القطري الإنساني في اليمن السبب في ارتفاع نسبة الفقراء وتفاقم الأوضاع إلى ضعف مؤسسات إنفاذ القانون ونظم الحماية إلى جانب غياب الخدمات الصحية وعدم توفير مصادر المياه المحسنة والافتقار للمرافق الملائمة للصرف الصحي، فضلاً عن تفشي ظاهرة حمل السلاح والصراعات المسلحة بين الأطراف المتنازعة.

وبينت الخطة الأممية أنها تستهدف خلال العام 2014م حوالي 7.06 مليون شخص لتلقي المساعدات الإنسانية بتكلفة إجمالية تقدر بـ592 مليون دولار، وذلك خلال الفترة (يناير 2014م – ديسمبر 2015م).

ووضعت الخطة خمس ركائز أساسية تسعى إلى تحقيقها تتمثل في تقديم مساعدات إنقاذ الأرواح الفعالة في وقت الحاجة دون تأخير لأشد الفئات ضعفاً في اليمن ومساعدة وحماية الأشخاص المتضررين من الأزمة بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون إضافة إلى اليمنيين العائدين، كما تضمنت أولويات الخطة تعزيز قدرات الجهات الوطنية الفاعلة على التخطيط والاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى جانب معالجة الأسباب الكامنة وراء مستويات الضعف التي تعاني منها البلاد بالتعاون مع الشركاء الفاعلين في مجال التنمية بهدف التخفيف من الاحتياجات إلى المساعدات الإنسانية المستمرة وزيادة قدرات المرونة والتكيف، فضلاً عن ضمان المشاركة الفاعلة وتحقيق التكافؤ في الحصول على الخدمات والموارد والحماية للنساء والفتيات والفتيان والرجال على حد سواء.

وأوضح المنسق الإنساني في اليمن يوهانس فان دير كلاو لـ"الثورة" أن الإستراتيجية (2014) تتضمن قسمين أساسيين الأول يعمل على محور الاستجابة للاحتياجات العاجلة والثاني يسعى إلى التخفيف من حدة الضعف للأسر الفقيرة.

وأشار كلاو إلى أن الأزمة الإنسانية في اليمن إحدى أكبر الأزمات الإنسانية على مستوى العالم ولم يتغير حجم هذه الأزمة منذ العام 2013م.

لافتاً إلى أن أهم أسباب هذه الأزمة هو الفقر المزمن والحوكمة غير السوية والنزاعات المتكررة والضعف في مستوى تقديم الخدمات.

وقال المنسق الإنساني في اليمن أن الشركاء يسعون إلى الحصول على تمويل بحجم 592 مليون دولار خلال العام 2014م من أجل تلبية هذه الاحتياجات.

وأضاف أن المنظمات الإنسانية تقوم بتحسين الأوضاع على الرغم من التحديات الأمنية ومعوقات الوصول في العام 2013م وقدمت المساعدات الغذائية والمعيشية إلى 5ملايين شخص فضلاً عن تقديم مساعدات التغذية الصحية والمياه والنظافة والصرف الصحي ومساعدات خدمات صحية.

وأكد أن عدد شركاء العمل الإنساني بمن فيهم الوطنيون والخليجيون ازداد خلال عام 2014 إلى 105 منظمات تشارك في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لهذا العام.

الاحتفال باليوم العالمي للشباب

شباب اليمن يواصلون رحلة الكفاح واثبات الذات وسط الظروف الصعبة

الثورة / تقرير / زكريا حسان

الشباب أمل الأمة ومصدر قوتها ومن يعول عليهم في صناعة مستقبل أفضل ينعم بالرخاء والاستقرار والتنمية ، وهم قادة الغد ورجاله ومشيدوه ولا يمكن لأية دولة أو حكومة تجاهلهم أو إهمالهم باعتبارهم الثروة الحقيقية للشعوب.

يمر على اليمن ودول العالم في الـ 26 من أغسطس من كل عام اليوم العالمي للشباب الذي يأتي ليذكر بأهمية إيلاء الاهتمام والعناية بهذه الشريحة الهامة والفاعلة وضرورة تنمية قدراتهم ومؤهلاتهم والرفع من مستوى كفاءاتهم وخلق البيئة السليمة وتزويدهم بالمعارف والعلم اللذين سيتسلحون بهما في حياتهم كلها.

ولقد قدم الشباب في اليمن كثيراً من التضحيات والمواقف البطولية لتحقيق أملهم في التغيير السلمي في البلد وقدموا عشرات الشهداء والجرحى في سبيل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم والانتقال نحو نظام يكفل لهم حقوقهم ويوفر لهم الحريات والإمكانيات اللازمة لتحقيق ذاتهم وإبراز مواهبهم وإبداعاتهم.

في بداية العام 2011م برز الشباب في اليمن كقوة تطمح إلى التغيير والتحرر من الواقع وجعلت جميع القوى في البلد تصغي إلى صوتها وتؤمن بمطالبها وتسعى إلى التقرب منها ثم جاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل ليؤكد على حق الشباب في المشاركة الفاعلة في الحوار برؤاهم وأفكارهم الجديدة.

وما تزال الظروف المعيشية الصعبة والأوضاع غير المستقرة التي تمر بها اليمن بالإضافة إلى عدم الاستقرار وضعف الجانب الأمني يمثل عوائق كبيرة ومتشعبة أمام الشباب في اليمن وتؤثر بشكل كبير في رؤيتهم لحاضر ومستقبل البلاد إلا أن أحلام الشباب لا يمكن أن تحدها أي تحديات أو عراقيل وسيبقون متسلحين بإرادتهم القوية وعزيمتهم التي لا تقهر في وجه كل الظروف حتى تحقيق طموحاتهم وطموحات البلد التي تستمد قوتها من قوتهم.

المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن باولو ليمبو أكد في اليوم العالمي للشباب الذي يأتي هذا العام تحت شعار "الصحة العقلية للشباب" على الدور الفاعل الذي قام به الشباب في اليمن وعلى استمرار دعم الأمم المتحدة لهم ولجهودهم.. مشيراً إلى أن مخرجات الحوار الوطني دعمت الشباب في كثير من المجالات فعلى المستوى السياسي نصت على إنشاء هيئة مستقلة جديدة تتولى القيام بالإشراف على السياسات العامة ومراقبة تنفيذها لوضع سياسات وآليات واضحة لمشاركة الشباب وحمايتهم من كافة المخاطر بالإضافة إلى أن المخرجات شددت على تحسين فرص الشباب في التعليم والمساواة بين الجنسين وإنشاء صندوق تنمية المهارات من أجل توظيف الشباب.

وأوضح ليمبو في بيان صحفي أن الأحداث الأخيرة في اليمن جعلت كثيراً من الشباب يواجه خسائر شخصية وأن الوضع الصعب في اليمن جعلهم يواجهون مشاكل وعوائق كبيرة يجب أن يتحلى الشباب بالصبر والتحدي لتجاوزها.. منوهاً بأن آخر الدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا المجال تشير إلى أن 20% من الشباب في العالم يواجهون مشاكل تتعلق بالصحة العقلية في كل عام.

ويوجد في اليمن الكثير من الشباب المكافح الذي لم تثنه الظروف الاقتصادية الصعبة والظروف الأسرية القاهرة عن تحقيق أحلامهم وإيجاد مكان فاعل ومؤثر لهم داخل المجتمع ولم تزدهم الظروف إلا إصراراً على النجاح وتخطي العقبات.

يختتم فعالياته اليوم بعد أسبوع حافل

مهرجان صيف صنعاء السابع .. حضور متميز ونجاح كبير

الثورة / تقرير / افتكار القاضي

يختتم مهرجان صيف صنعاء فعالياته اليوم بعد أسبوع حافل بالمشاركات الداخلية والخارجية المتنوعة والمتميزة التي أبهرت الزائرين الذين اكتظت بهم حديقة السبعين بمختلف شرائحهم رجالا ونساء وشبابا وشيوخا وأطفالا طيلة أيام وليالي المهرجان الذي شكل في مجمله لوحة فنية غاية في الإبداع والجمال بما حواه من تنوع فريد امتزجت فيه روح الأصالة بالمعاصرة وعبق الماضي بألق الحاضر.

المهرجان بفعالياته المتنوعه جسد روح الإبداع والتنافس الخلاق بين مختلف الفرق المحلية والعربية المشاركة في إبراز العادات والتقاليد والموروث الثقافي والفلكلور الشعبي ..

وكان لمعارض الأزياء والفنون الشعبية والحرف التقليدية والتراثية ومهرجانات التسوق للمنتجات الحرفية واليدوية حضورها اللافت والمتميز من خلال تقديم نماذج من الموروث الشعبي الذي تميزت به كثير من مناطق اليمن وكذا معارض تهامة ومحافظات مارب وحضرموت والمهرة وسقطرى والبيت الصنعاني، وإب وتعز ، لحج أبين شبوة المهرة وغيرها والتي تجسد التراث الشعبي الأصيل وعادات وتقاليد الريف اليمني، بالاضافة الى المعارض التوعوية الثابتة والبيئية والسياحية ومعارض المنتجات الزراعية وكذا المعارض المفتوحة لبيع الأزياء الشعبية والحرف اليدوية والترويج السياحي للمناطق والمدن التاريخية والأثرية والسياحية

وشهد مخيم البيت الصنعاني أنشطة وعروضاً حول عادات وتقاليد أبناء مدينة صنعاء وتراثهم التقليدي - الحضاري تخللته أغانٍ صنعانية لعدد من الفنانين اليمنيين " وسطٍ إقبال جماهيري كبير.

وانفردت فرق الفنون الشعبية بمحافظات شبوة وعمران وصعدة وسقطرى ومارب وحضرموت ولحج والحديدة وتعز وإب وغيرها بتقديم لوحات فنية من البرع والرقصات شملت برعة المثلوث مع رقصة الواشي وبرعة المسدوس والهوشلية والسهارية وبرعة المقسوم والنثرية والجمل والمختارة من التراث الشعبي . وأهازيج الزوامل الشعبية والرقصات الفلكلورية المصحوبة بدقات الطبول والمزمار ورزفة الحال والرقص الصبري وأهازيج الصبحي والليلي، والرسفة الليلية الخاصة بالأفراح والمناسبات وأهازيج الزراعة ، وأصوات الرياح والبالة واهازيج الختام ورقصات سيبح وشرح وطيرح والرقص التهامي واللحجي المتميز وغيرها من الرقصات والاهازيج الشعبية التي تنفرد بها كل محافظة على حدة..

وتميزت العروض التراثية التقليدية في الخيمة الحضرمية، وخيمة الحرف التقليدية بمحافظات المحويت، صعدة، وحجة، وكذا خيمة محافظات تعز، إب، وخيمة عدن والضالع وسقطرى والمهرة بالتنوع والعروض الفنية الرائعه وشهدت حضورا وتفاعلا جماهيريا ملفتا.

كما تواصلت طوال أيام وليالي صيف صنعاء فعاليات مهرجان التسوق في جميع مخيمات المحافظات المشاركة والجمعيات والمراكز الحرفية ومعارض الأزياء والفنون الشعبية والتراثية، بالإضافة إلى عرض نماذج من الموروث الشعبي لمناطق تهامة ومحافظات مارب وشبوة وحضرموت، وإب وسقطرى، وأبين والمهرة وريمة، والجوف، إلى جانب عروض القفز على الجمال والتسلق والمدرهة والاهازيج والتقاليد البدوية الجميلة .

ولعل ما ميز مهرجان صيف صنعاء لهذا العام الحضور العربي المتميز للعديد من الفرق الفنية الأردنية والسعودية واللبنانية والمصرية وعدد من الجاليات العربية (السورية، الاريترية، الاثيوبية، العراقية....) التي شاركت بلوحات فنية وثقافية إبداعية ..حيث قدمت فرقة الطفيلة الأردنية وصلات غنائية من التراث الشعبي الأردني مصحوبة برقصات الدبكة والعزف على العود والقربة وعرض للأزياء الشعبية الأردنية، كما قدمت فرقة الفنون السعودية عروضها المميزة والمشوقة المصحوبة بالأهازيج الحجازية والرقص الشعبي الذي يبرز نموذج من التراث والفلكلور السعودي، وكذلك فرقة الأهرام المصرية التي قدمت عروضا فلكلورية معبرة عن التراث الشعبي والثقافي والفني كل محافظة مصرية .وقدمت فرقة مولايا اللبنانية لوحة فنية استعراضية جسدت عادات وتقاليد بعض من المناطق اللبنانية الغنية بالتنوع الثقافي والفني وفي مقدمتها الدبكة والموال اللبناني مصحوباً بالرقصات والحركات الاستعراضية اضافة إلى اغاني ورقصات الأفراح بلبنان.

وشهد المهرجان تواصل فعاليات المرسم الحر للأطفال الذي جسد تظاهرة ثقافية مصغرة، رسم من خلالها الأطفال ابتساماتهم وإبداعاتهم ومواهبهم الفنية، إلى جانب تواصل ألعاب التسالي والبالونية وعروض مسرح الدمى والعرائس للأطفال .

ولم تقتصر فعاليات مهرجان صيف صنعاء على العروض الفنية والثقافية والسياحية فقط فقد كان الفرح والزواج حاضرا هذه المرة حيث احتفى المهرجان بزفاف 36 عريسا وعروسا من الصم والبكم نظمته جمعية رعاية وتأهيل الصم والبكم والذي أضفى على المهرجان نكهة خاصة ..

وقال وزير السياحة الدكتور قاسم سلام: إن مهرجان صيف صنعاء السابع الذي مثل أول مهرجان جماهري من نوعه وحظي بتمثيل عالٍ وواسع على الصعيد المحلي والخارجي قد حقق نجاحا كبيرا فاق التوقعات كما مثل لوحة تاريخية وحضارية رائعة حملت في مضامينها الكثير من الابعاد والرؤى الإنسانية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لليمن الجديد كما أنه قدم رسالة قوية في ترجمة نجاح مخرجات مؤتمر الحوار الوطني" وخصوصا في هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن وتكريس مبدأ وثقافة الحوار الوطني بين أبناء المجتمع اليمني الواحد بعيدا عن لغة القوة ومنطق الاستعلاء والاستقواء ..

وشكل في الوقت نفسه نافذة أطل من خلالها الجمهور المشارك على حجم ما يزخر به اليمن من موروث حضاري وثقافي وتاريخي كبير وأصيل ومتنوع ..

كيف يمكن استغلالها كأداة للسياسة الاقتصادية؟

باحثون: الزكاة أمثل خطة للقضاء على الفقر وركود المال واختلال توزيع الثروة

الثورة / تقرير/ عبدالله بخاش

رغم ارتفاع معدل الفقر في اليمن، وتزايد أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل، وتفاقم الأوضاع المعيشية سوءا، إلا أن باحثين اقتصاديين يرون في الزكاة حلا لكثير من المشاكل المستعصية وفي مقدمتها الفقر والبطالة.

إذ يعدونها محور السياسات الاقتصادية في النظام الإسلامي وأداته لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المسلمة، وينظر أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الإيمان الدكتور نصر السلامي "أن الأصناف الثمانية الذين حدد الله تعالى لهم نصيبا من الزكاة يتحقق بكفايتهم استقرار المجتمع وسعادته وأمنه وحسن العلاقة بين أفراده".

مؤكدا أن الزكاة شرعت لتؤدي دورا اجتماعيا مهما يتمثل في محاربة الفقر ومدافعة الشح ومنع الاكتناز، والعمل على تحريك الأموال وتنميتها وتوسيع دائرة الاستفادة منها.

ويذكر السلامي في دراسة له عن الدور الاجتماعي للزكاة أنها "تستهدف محاربة الفقر من خلال اهتمامها بشريحتي الفقراء والمساكين باعتبارهما أهم المصارف التي توجه إليها أموال الزكاة بنص القرآن الكريم، وما ذلك إلا لدفع الفقر والحاجة عنهم".

ويضيف: "بل يجب أن توفر الزكاة للقادرين على العمل منهم وسائل الإنتاج والعمل التي تخرجهم من دائرة الفقر والحاجة إلى دائرة الكفاية والعطاء".

ويطرح البعض أنه من الممكن لحصيلة الزكاة أن تصل إلى أرقام فعالة قد تبلغ 10% من الدخل القومي، وبالتالي سيكون لها تأثير كبير في محو ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الثروات في المجتمع.

والأخيرة تشير إلى أن الزكاة لا تستهدف إشباع الحاجة الآنية للفقير وإنما مساعدته على امتلاك وسيلة إنتاج لتوليد دخل جديد له ولأسرته أيضا، ويقول الدكتور نصر السلامي: "الزكاة بهذا المنهج الاقتصادي ترفع الكفاءة الإنتاجية في المجتمع، وتخرج في كل عام مجموعة من أفراد المجتمع من دائرة الفقر إلى أدنى مراتب الغنى".

وطبقا لمؤلف كتاب "معالم الاقتصاد الإسلامي" الشيخ ناصر الأحمد فإن "أموال الزكاة توجه في معظمها لاغراض التوازن الاجتماعي، وأن اتساعها بالشمول واتساع قاعدة تطبيقها أو تكرار تحصيلها سنويا يجعل منها أداة دائمة" لإعادة توزيع الثروات والدخول في المجتمع". ذلك أن الزكاة – كما يقول الدكتور السلامي – تقوم على نظرية التأثير على حجم الموارد الاقتصادية ونوعها واتجاهها، فهي تمثل اقتطاعا مباشرا من بعض الدخول البالغة نصابا وحال عليها الحول لصالح أصحاب الاستحقاق المحددين بالمصارف الثمانية في القرآن الكريم"، مما يعني أن الزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من دخول وثروات الأغنياء إلى الفقراء،مما يقلل من حدة التفاوت في الدخول.

وتذكر بعض الدراسات في هذا السياق أن إدخال الزكاة – جباية وتحصيلا- في اقتصاد دولة ما يمكن أن تكون له نتائج إيجابية لرفع القيم التوازنية للأجور والدخول والتراكم الرأسمالي، وأكدت أن تأثيرها على ذلك يتوقف على الميل الحدي للادخار لدى مجموعتي الفقراء والأغنياء في المجتمع، ومعدل الزكاة الفعلي إلى مجموع الثروة، والقدر الذي يوزع منها على الفقراء مقابل ما يوزع على الأغراض الأخرى.

ويتحدث الباحثون في الاقتصاد الإسلامي عن وجود رابطة قوية بين التزام المجتمع بالزكاة وحيوية العملية الإنتاجية والاستثمارية فيه، إذ يقول الشيخ ناصر الأحمد: "من المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك مقابل زيادة الميل الحدي للادخار، في حين يزيد عند الفقراء الميل الحدي للاستهلاك وينقص عندهم الميل الحدي للادخار، وتترتب على ذلك نتيجة هامة، هي: أن حصيلة الزكاة ستوجه لصالح طائفة من المجتمع يزيد ميلها الحدي للاستهلاك مما سيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الطلب الفعال للسلع الاستهلاكية، فتروج الصناعات الاستهلاكية، ويفضي ذلك إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبذلك يزيد الإنتاج، وتزيد تبعاً لذلك فرص العمل الجديدة، مما يساعد في القضاء على البطالة ولا تتوقف الآثار الاقتصادية للزكاة ـ الركن الاجتماعي في الإسلام ـ عند هذه الحدود بل تتسع وتمتد لما هو أبعد وأعمق، وهو معالجتها لواحدة من أخطر المشاكل المالية وأعقدها، والمتمثلة في ركود الأموال واكتناز الثروات والتي تتسبب في كساد الأعمال والأسواق وانكماش الحركة الاقتصادية بشكل عام.

وقد استحوذت هذه المشكلة على اهتمام فقهاء الاقتصاد العالمي وخبرائه وفشلت محاولاتهم وتنظيراتهم في إيجاد الحلول المانعة لاستفحال هذه المشكلة الخطيرة، فاقترح بعضهم إصدار ما يعرف بـ (النقود الذائبة) وهي عملة نقدية بتاريخ إصدار وفترة صلاحية معينة، بحيث تكون غير قابلة للاكتناز، فتفقد قيمتها بعد مضي مدة معينة من الزمن، فيما قام آخرون بمحاولة تنفيذ فكرة فرض (رسوم دمغة) على كل ورقة نقدية حتى تدفع كل من يحوزها لمحاولة التخلص منها قبل نهاية الشهر، مما يساعد على ضمان اتساع نشاط التبادل, وحركة التداول وانتعاش الاقتصاد الكلي, وقد اعتبر الدكتور يوسف القرضاوي الزكاة أمثل خطة عملية وفعالة للقضاء على الأموال والثروات العاطلة دون الاستخدام المنتج، مما يحفز الإنسان على الاهتمام بتنميتها واستغلالها حتى تنمى بالفعل وتدر دخلاً منتظماً، وإلا أكلتها الزكاة بمرور الأيام.

إلى جانب ما سبق، يمكن استخدام حصيلة الزكاة وتوظيفها اقتصادياً كسياسة مالية تعويضية استناداً إلى حقيقة أن الدولة هي صاحبة قرار إنفاق حصيلتها، ويقول الدكتور السلامي: بالقليل من التغيير لمكونات حصيلة الزكاة المتجمعة تتمكن الدولة من التأثير على النشاط الاقتصادي ذلك أن التغيير في مكونات أموال الزكاة سيؤثر بدوره على التيارات السلعية والنقدية في اقتصاد الدولة وعلى كل من حركتي العرض الكلي والطلب.

وعلى كل الأحوال، فإن الثابت علمياً أن الآثار الاقتصادية للزكاة متعددة ومذهلة سواءً على مستوى معالجة قضايا الفقر والبطالة أم على المستوى الاستثماري ورفع الكفاءة الإنتاجية وإعادة توزيع الثروات والدخول والتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة، مما يؤكد حقيقة تأثيرها وحكمة افتراضها لتحقيق التوازن الاجتماعي وضمان الأمن والاستقرار في المجتمع.